

القصل

وبسكت عن الالف اهل يجوز وان كان اكثر من الثلث
اول يجوز من الالف ان كان قدر الثلث فاقبل ويعرف الكثير
من السير بان يقوم كل الارض من عاي افراده ويعتبر
البحر عاي افراده وينسب كل واحد من وجه البحر
بعد طرح قيمة المونة والعمل مثال ذلك كرمه
ثم هذا العمل على ما اعتد منها فيقال ثلاثون
دينارا مثلا فيقال بكم يجر عليها من عمل فيها
اي الحد او فيقال عشرة وانا ليس يتفق من الثلث
تبع عشرة ونتم فيقال بكم بكم هذا الساق
لمن تعلم فيقال عشرة وانا ليس يتفق منها الي عشرة
ككون ثلاثين تنسبها منها فيجد بها ثلثا تعلم
ان الساق يسهل وان كانت قيمة الساق عشرة
فلا يجوز ان يجر على مسافة الثلث لان قيمته
اكثر من الثلث وما كانت المقارسة مقبولة
المسافة مقبولة بها فيقال **والشركة في الزرع** جازية
ومنه من يجر عسها بالارعة والجواز من مائة و
احدها المسافة وان يشترط فيها اهلية الشركة
والاجارة فانها السلة من كل الارض مما يتبع
كل وربها كالطعام ثلثها ان يقع العقد بينهما
بلفظ

بلفظ الشركة ترابعها ان يتسا والعاقدان في الزرع على
نية ما لزمها خالصا حلق المذم ان كان من
عندهما ساوسها ان يكون مقابلا الارض من يجر
وعمل مساويا لاجرة الارض مثل ان يكون كل الارض
مائة والعمل سياتي وحسين والجرعة لثلاث سنة
الشركة الساي و قد ذكر الشيخ في هذا الفصل ثمانية
مسائل اربعة جازية منها ثمانية متواليمة والربعة
متاخرة واربعه ممنوعة واحدة بالمتهم وثلاثة
بالمنطوق اما الثلثة الجازية فاشارة الي اولها بقوله
ان كانت الزرعة منسما جميعا والزرع يسما كانت
الارض ان حدهما والعمل على ان حدهما اي بقوله
والزرعة منسما ان يتساويان في الزرعة واما اذا
تفاضلا فيها مثلا ان يجر احداهما ثلثي الزرعة
والاخر الثلث ففيه تفصيل ذكرناه في الاصل وثالثها
اشارة الي بقوله **والعمل يسما** اي ان يجر يد
والسيلة بجها الزرعة منسما جميعا والزرع يسما
وثالثها اشارة الي بقوله **ان كانت ارضي يسما**
والسيلة بجها واما الثلاثة المجموعة اما حوذة
لمنطوق فاشارة اليها بقوله **اما ان كان المذم من**